قانون يتعلق بالحدائق الوطنية

أكتوبر 7002 العام الخامس والأربعون العدد 01 السعر: 0002 فرنك الإيداع القانوني 777 الاتحاد - العمل - العدالة الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون

للاشتراكات والإعلانات: □إدارة المنشورات الرسمية □ - ليبرفيل - ص.ب. 365 - هاتف: 00.02.67 البريد الإلكتروني: □□□□□□□□□ □ □□□□□□.

يجب دفع هذه المبالغ مسبقًا، عبر حوالة أو تحويل باسم السيد المدير □للمنشورات الرسمية □ في ليبرفيل الحساب

ريدي رقم 1010 001 4352، مركز ليبرفيل المحتويات □ □□□□□□□□□□ □ الجزء الرسمي □ □□□□□□□ □ أعمال

ة الغابون □ □□□□□□□□□□ □ الجمعية الوطنية □ □□□□□□ □ القانون رقم 300 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002،

المتعلق بالحدائق الوطنية ..1 القانون رقم 500 □7002

بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز التصديق على الاتفاقية التي تنظم البرلمان المجتمعي .7 القانون رقم 800 □7002

بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل خمسة عشر □000.000.51 □ يورو من

الوكالة الفرنسية للتنمية ..7 القانون رقم 900 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض

بمبلغ يعادل خمسة وثلاثين

□000.000.53 □ يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية .7 القانون رقم 0100 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز

للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل عشرة ملايين وخمسمائة ألف □000.005.01 □ يورو من كوميرزبانك

أكتينغزلشافت ...8 القانون رقم 1100 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ

يعادل اثنين وعشرين مليون □000.000.22 □ يورو من

أوستفوركريدت- غيسيلشافت م.ب.ه ...8 القانون رقم 2100 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز للدولة

الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل أربعة وأربعين مليونًا ومائة وسبعة وعشرين ألف □000.721.44 □ دولار من البنك

ي للتنمية ...9 □□ □□□□□□□□□□ □ رئاسة الجمهورية □ □□□□□□□

-- 1 من 01 --

المرسوم رقم 047000 □ □□ بتاريخ 72 أغسطس 7002، المتعلق بإصدار القانون رقم 600 □7002 المعدل للقانون رقم

610 □6002 بتاريخ 92 ديسمبر 6002 الذي يحدد الموارد والنفقات للدولة لعام 7002 .9 المرسوم رقم 008000 □ □□ □

بتاريخ 72 أغسطس 7002، المتعلق بإصدار القانون رقم 300 □7002 المتعلق بالحدائق الوطنية. 9 المرسوم رقم

رادصإب قلعتملا ،2007 سطسغأ 27 خيراتب □ □ □000801

القانون رقم 800 □7002 الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل خمسة عشر □51 000 000 □ يورو من الوكالة

الفرنسية للتنمية. .9 المرسوم رقم 208000 □ □□ بتاريخ 72 أغسطس 7002، المتعلق بإصدار القانون رقم 900 □7002

الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل خمسة وثلاثين مليون يورو □53 000 000 □ من الوكالة الفرنسية

للتنمية. ...9 المرسوم رقم 308000 □ □□ □

بتاريخ 72 أغسطس 7002، المتعلق بإصدار القانون رقم 010 □7002 الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل

عشرة ملايين وخمسمائة ألف □01 005 000 □ يورو من كوميرزبانك أكتينغزلشافت. ..01 المرسوم رقم 408000 □ □□ □

بتاريخ 72 أغسطس 7002، المتعلق بإصدار القانون رقم 110 □7002 الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل

اثنين وعشرين مليون □22 000 000 □ يورو من

أوستفوركريدت- غيسيلشافت م.ب.ه. ...01 المرسوم رقم 508000 □ □□ بتاريخ 72 أغسطس 7002، المتعلق بإصدار

القانون رقم 210 □7002 الذي يجيز للدولة الغابونية الاقتراض بمبلغ يعادل أربعة وأربعين مليونًا ومائة وسبعة وعشرين

ألف □44 000721 □ دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية. ..01 المرسوم رقم 608000 □ □□ بتاريخ 72 أغسطس

7002، المتعلق بإصدار القانون رقم 500 □7002

جيز التصديق على الاتفاقية التي تنظم البرلمان المجتمعي ..01 □ □□□□□□□□□ □ رئاسة الوزراء □ □□□□□ □ القرار

رقم 3853 □ □□□□□□□□ □ بتاريخ 01 سبتمبر 7002، المتعلق بإنشاء لجنة متابعة لمشروع إعادة تأهيل وتحديث المطارات

المحلية ...01 المرسوم رقم 09000 □7002 بتاريخ 3 أكتوبر 7002، المتعلق بإرسال إلى البرلمان المرسوم رقم

42 ةدامل ماكحأ لمكي يذلا 2007 □ □ □ □016

جديدة من القانون رقم 9 58 بتاريخ 92 يناير 6891 المتعلق بالنظام العام للعسكريين ..21 وزارة
ة القرار رقم 429 - بتاريخ 6 سبتمبر 7002، الذي يقدم بعض
الاستهلاكية إلى نظام حرية التحكم في الأسعار ...21 وزارة الوظيفة العامة المرسوم رقم
ي 25 خيراتب 000652
المتعلق بإنشاء وتنظيم وظيفة رئيس ديوان عضو الحكومة ....41 وزارة المناجم
056000 بتاريخ 81 سبتمبر 6002، المتعلق بمنح ترخيص للبحث
المعدني رقم 3-322 المعروف بمنغنيز بيمبيلي إلى شركة . .41 المرسوم رقم
نمب قلعتمل ا ،2006 ربوتكأ 18 خيراتب 000820
للبحث
م 4-532 المعروف الرصاص-الزنك- الفضة من كروسو إلى شركة . .51
م 738000 بتاريخ 02 سبتمبر 7002، المتعلق بإنشاء ومنح ترخيص
تغلال محجر إلى شركة للدراسات والأشغال ترخيص 5-1 .61
-- 2 من 01 --
م 838000 بتاريخ 02 سبتمبر 7002، المتعلق بإنشاء ومنح ترخيص
لاستغلال محجر رمل إلى السيد غيسلين بورت-جنتيل ترخيص 8-7 ...81 القرار رقم
نذاب قلعتمل ا ،2007 ربمتبس 26 خيراتب 000921
رية مؤقتًا. ترخيص رقم 23- ..91 القرار رقم 449000 بتاريخ 01 أكتوبر
7002، الذي يمنح شركة - إعفاءً من ضريبة الاستخراج على المحاجر الموجودة في الملك العام أو الخاص
وزارة العمل المرسوم رقم 937000 بتاريخ 72 أغسطس 7002،
علق بتركيب وعمل اللجان الدائمة للتشاور الاقتصادي والاجتماعي ..12 أعمال مختصرة
الجزء غير الرسمي إعلان تأسيس شركات -
تأسيس شركة ، شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال 000.000.2 من فرنك س ف
أ، المقر الاجتماعي: ص.ب. 3451، رقم السجل التجاري: 6002 ب 27350، الرقم الإحصائي: 680 301 ...32
إعلان تنازل عن الخيار الأحادي بموجب السجل رقم 20 5002-6002 بتاريخ 92 نوفمبر 5002، أمام السيد
راب مال يف لدعل ا بتاك ،سيروب
ابون السيد - أبولينير، ص.ب.57102 ليبرفيل، هاتف. 29.46.14.70، المقيم في لامباريني
جاكلين زوجة - ، ص.ب.57102، هاتف. 29.46.14.70 المقيمة في ليبرفيل،
تنازلت عن الخيار الأحادي لخيار تعدد الزوجات ..32
-- 3 من 01 --
كتوبر 7002 - العدد 01 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون 1 الجزء الرسمي أعمال جمهورية الغابون
الجمعية الوطنية القانون رقم 300 7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، المتعلق بالحدائق
الوطنية اجتمعت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ و ناقشت وأقرت، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يروج 91
القانون الذي يتضمن ما يلي: المادة 1.- يُعتبر هذا
القانون، الذي تم اتخاذه تطبيقًا لأحكام المادة 74 من الدستور، متعلقًا بالحدائق الوطنية، العنوان 1: الأحكام العامة المادة
2.- يهدف هذا القانون، في إطار عملية تطوير الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي الوطني، إلى تعزيز سياسة حماية
وتعزيز مستدامة للحدائق الوطنية، لا سيما من خلال: - إنشاء شبكة من الحدائق تمثل التنوع البيولوجي في الغابون
وتغطي ما لا يقل
عن عشرة في المئة من الإقليم الوطني؛ - وضع المبادئ والقواعد والأسس المؤسسية التي يجب أن تشكل أساسًا قانونيًا
وعضويًا لهذه السياسة؛ - ربط الحدائق الوطنية بالممتلكات العامة للدولة؛ - إنشاء خدمة عامة مسؤولة عن إدارة الحدائق
الوطنية؛ - المعلومات، التعليم والاتصالات البيئية بالإضافة إلى السياحة البيئية والبحث العلمي؛ - وضع آلية تمويل
مستدام؛ - تحديد طرق
تدخل الدولة والشركاء المختلفين في إدارة الحدائق؛ - نقل سلطات الشرطة من السلطات المحلية إلى الهيئة المسؤولة
عن إدارة الحدائق؛ - تعزيز التعاون والتعاون الإقليمي والدولي، وفقًا للاتفاقيات الدولية. المادة 3.- : يُفهم بموجب هذا
القانون: - منطقة محمية، المساحة الطبيعية البرية أو المائية المحددة جغرافيًا والتي تم تعريفها وتنظيمها لحماية وإدارة

مستدامة
للتراث الطبيعي والثقافي؛ - الحفظ، حماية الطبيعة والموارد الطبيعية المتجددة، وكذلك استخدامها الرشيد لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية عندما يتم استبعاد أي خطر انقراض؛ - عقد الائتمان، الاتفاق الذي بموجبه ينقل مؤسس أو موكل جزءًا أو كل ممتلكاته وحقوقه إلى مدير، الذي، مع احتفاظه بهذه الممتلكات والحقوق منفصلة عن تراثه الشخصي، يعمل بهدف محدد لصالح مستفيد
واحد أو أكثر؛ - عقد إدارة الأراضي، العقد المبرم بين مدير حديقة والمجتمعات الريفية في المنطقة المحيطة، والذي يحدد طرق تدخل هذه المجتمعات في الحفاظ على التنوع البيولوجي للحديقة أو منطقتها المحيطة بهدف تعزيز العوائد الاقتصادية لصالحهم؛ - التنوع البيولوجي، تنوع الكائنات الحية من كل أصل، بما في ذلك النظم البيئية البرية والبحرية و أنظمة بيئية مائية أخرى
وكذلك المجمعات البيئية التي تنتمي إليها؛ ويشمل التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع، وكذلك تنوع النظم البيئية؛ - السياحة البيئية، السياحة المنظمة بهدف ضمان استدامة النظم البيئية مع احترام البيئة و السكان مع ضمان إعادة توزيع عادلة للعوائد الاقتصادية لصالح المجتمعات المحلية؛ - الإدارة المستدامة، مجموعة من التدابير والعمليات و طرق إدارة الحدائق ومواردها
الطبيعية المحددة والمطبقة بهدف الحفاظ على توازن النظم البيئية، لصالح المستخدمين الحاليين ولأغراض نقلها في أفضل الظروف إلى الأجيال المستقبلية؛ - الحديقة الوطنية، منطقة محمية تُقام على جزء من الإقليم حيث تتمتع النظم البيئية البرية أو البحرية، والمواقع الجيوغرافية، التاريخية وأشكال أخرى من المناظر، بحماية خاصة بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي وعمليات
التنظيم البيئي الطبيعية مع السماح بأنشطة منظمة للسياحة البيئية، والبحث العلمي والتعليم مع المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية؛ - خطة الإدارة، الوثيقة وملاحقها التي تقدم، على أساس تخطيط خمس سنوات، التدابير المقترحة لضمان الحفاظ على حديقة وطنية؛ - الأرض، منطقة جغرافية متجانسة من حيث سكانها وتاريخها وتنظيمها؛ - تعزيز مستدام،
استخدام أو استهلاك الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة وبسرعة تحفظ إمكانياتها لتلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية؛ - المنطقة المحيطة، المساحة الجغرافية المحيطة بحديقة تهدف إلى منع وتقليل الآثار السلبية على الحديقة وكذلك تطوير إجراءات ملائمة بيئيًا للحفاظ على التنوع البيولوجي، دون الإضرار بحقوق الاستخدام العرفية؛ - المنطقة العازلة،
المساحة الجغرافية للحماية المتاخمة لحديقة وطنية. العنوان الثاني: المبادئ المادة 4.- تقع الحدائق الوطنية ضمن الممتلكات العامة للدولة. تشمل حسب الحالة وبشكل غير مميز ممتلكات عامة برية، بحرية، بحيرات، مصبات، أنهار أو جوية. تُنشأ الحدائق □ □ □ □ □ □ □ □ وتُصنف أو تُفكك، كليًا أو جزئيًا، بموجب قانون، مع مراعاة الحقوق العرفية للمجتمعات المحلية. يتم تقديم أي
مشروع قانون أو اقتراح قانون يتعلق بإنشاء، تصنيف أو تفكيك كلي أو جزئي، حديقة وطنية إلى الهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية التي، بعد التشاور مع المجتمعات والسلطات المحلية وكذلك

2 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون أكتوبر 7002 - العدد 01 مع اللجنة العلمية المنصوص عليها في العنوان الثالث من هذا القانون، تصدر رأيًا مسببًا. المادة 5.- يحدد القانون المتعلق بإنشاء أو تعديل حديقة وطنية حسب الحالة التسمية، الموقع، الحدود والمساحة. تتضمن في الملحق خريطة تشير إلى مساحة الحديقة. تُحدد هذه المساحة بواسطة إحداثيات جغرافية وحدود طبيعية.
المادة 6.- تُصنف المناطق المحمية، المدرجة في الجدول الملحق بهذا القانون، كحدائق وطنية. المادة 7.- يجب أن يسبق أي تعديل لحدود حديقة وطنية أو منطقتها المحيطة دراسة أثر بيئي، بعد التشاور مع السلطات والمجتمعات المحلية. المادة 8.- يجب أن يُبرر أي تفكيك لحديقة وطنية بضرورات المصلحة الوطنية. يؤدي إلى تعويض إقليمي مسبق يُحدد بموجب القانون رقم 01 المتعلق
بتصنيف منطقة بمساحة مماثلة تمثل نفس النظام البيئي ونفس مستوى التنوع البيولوجي. يفتح التفكيك أيضًا حقًا في تعويض مالي لصالح الحدائق الوطنية، وفقًا للشروط المحددة بموجب القانون المتعلق بالتفكيك. المادة 9.- يُحظر أي نشاط من أي نوع كان، غير متوافق مع أحكام هذا القانون، على كامل مساحة حديقة وطنية. المادة 01.- مع احترام ضرورات الحفاظ على التراث الطبيعي

والثقافي وكذلك حقوق الاستخدام العرفية، يمكن للهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية، بناءً على تقديم ملف فني، أن تسمح: - بأنشطة البحث العلمي؛ - أنشطة الاستغلال لأغراض سياحية، متوافقة مع أهداف الحماية وإدارة الموارد الطبيعية؛ - حركة المركبات المزودة بمحركات وهبوط الطائرات؛ - قتل واصطياد الحيوانات، تدمير وجمع النباتات والمعادن الموجودة على سطح
الأرض، المبررة لأسباب علمية أو لاحتياجات التخطيط أو النظام العام؛ - الأعمال الترابية أو الإنشاءات اللازمة لإدارة حديقة وطنية وكذلك الأنشطة السياحية، الثقافية، التعليمية أو البحثية بعد دراسة أثر بيئي. المادة 11.- يُلزم المستفيد من أحد التصاريح المذكورة في المادة 01 أعلاه بدفع رسم تُحدد شروطه ونسبته وفقًا للنصوص السارية. وهو مسؤول مدنيًا عن أي ضرر
يلحق بحديقة وطنية نتيجة لنشاطه. المادة 21.- لا يمكن أن يُسمح بأي استكشاف معدني أو نفطي في حديقة وطنية إلا بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، بعد رأي الهيئة المسؤولة عن الإدارة و استنادًا إلى تقرير اللجنة العلمية المشار إليها في المادة 73 أدناه. في حالة اكتشاف معدني أو نفطي، يمكن أن يتم الاستغلال، بعد تفكيك كل أو جزء من الحديقة وفقًا لأحكام المادة 8
أعلاه. المادة 31.- تتضمن كل حديقة وطنية منطقة محيطة تشمل، عند الاقتضاء، منطقة عازلة تُحدد مساحتها بواسطة الوسائل التنظيمية. تتضمن دراسة المنطقة المحيطة القرى، المجتمعات المحلية وغيرها من المناطق المحمية ضمن حدودها الإدارية. المادة 41.- في المنطقة العازلة، لا يمكن أن تُسمح إلا الأنشطة البشرية التي ليس لها أثر سلبي على الحديقة. تُصدر هذه الموافقة
بموجب قرار من الوزير المختص، بعد رأي الهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية، وفقًا للشروط المحددة بواسطة الوسائل التنظيمية. المادة 51.- تضمن المنطقة حيطة الانتقال بين الحديقة الوطنية والعالم الريفي أو أي مساحة أخرى تحيط بها. كما تتيح، بالإضافة إلى ذلك، تحديد المجتمعات، المشغلين الاقتصاديين والمجتمعات المحلية التي يمكن للإدارة الحديقة أن تقيم
وتوثق علاقات إدارة مشتركة للموارد الطبيعية بهدف تحقيق أهداف هذا القانون. المادة 61.- في المناطق المحيطة بالحدائق الوطنية، يُمارس حقوق الاستخدام العرفية، لا سيما الصيد، الصيد، القتل والقبض على الحياة البرية، الأنشطة الزراعية والغابية، جمع النباتات، جمع المعادن أو الأحافير بحرية، مع مراعاة احترام النصوص السارية، وعند الاقتضاء، نصوص عقود إدارة
الأراضي أو خطة الإدارة. المادة 71.- في المناطق المحيطة بالحدائق الوطنية، تُخضع المشاريع الصناعية، المعدنية، المحاجر، السدود الكهرومائية، تقسيم الأراضي، تجهيزات سياحية أو إنشاء بنى تحتية خطية، لا سيما الطرق، الخطوط الكهربائية، أنابيب النفط، أنابيب الغاز والسكك الحديدية، لدراسة أثر بيئي. على الرغم من أحكام القانون العام المتعلقة بدراسات الأثر
البيئي، تخضع الدراسة المشار إليها أعلاه لرأي الهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية. في حالة المعارضة، يُلزم الهيئة المسؤولة بتبرير قرارها. في هذه الحالة، يُعرض المشروع المعني على تحكيم مجلس الوزراء. إذا تمت الموافقة على المشروع، يمكن أن يتم تفكيك كل أو جزء من الحديقة. المادة 81.- في إطار أنشطة الحماية والتعزيز المستدام للحدائق الوطنية، يتعاون
مسؤولو الحدائق مع السلطات المحلية، لا سيما ضمن اللجان الاستشارية لإدارة الحدائق المحلية المنصوص عليها في المادة 44 من هذا القانون.

أكتوبر 7002 - العدد 01 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون 3 المادة 91: يمكن إبرام عقود إدارة الأراضي بين إدارة حديقة وطنية والمجتمعات المحلية في المنطقة المحيطة. يجب أن تتم الموافقة عليها من قبل الهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية قبل دخولها حيز التنفيذ، وتتعلق بشكل خاص بالمراقبة، والإدارة، والصيانة، والأنشطة الثقافية والسياحية للحديقة أو
منطقتها المحيطة. المادة 02.- يمكن للإدارات العامة، بالتعاون مع الهيئة المسؤولة عن إدارة الموارد النادرة، تطوير المناطق المحيطة بالحدائق الوطنية من خلال تنفيذ تحسينات اجتماعية واقتصادية وثقافية تساهم في حماية الطبيعة في الحدائق وفقًا لأحكام المادة 71 من هذا القانون. المادة 12.- كل حديقة مزودة بخطة إدارة محددة يتم إعدادها من قبل إدارة الحديقة، بعد
التشاور مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمعات في المنطقة المحيطة وتلك التي تعيش، إذا لزم الأمر، داخل

الحديقة عند إنشائها. تأخذ الخطة في الاعتبار الاستخدامات والحقوق العرفية لهذه المجتمعات. يجب أن تتضمن خطة الإدارة: إشارات تذكر بإيجاز: - التاريخ، والوضع، وحالة الحديقة الوطنية المعنية - المكونات الفيزيائية والبيولوجية التي تشكلها - عناصر
بيئتها الاجتماعية والاقتصادية - تشخيص الحالة الحالية للحديقة وإدارتها   وصف تفصيلي: - الأهداف المتعلقة بالحفاظ على البيئة على المدى القصير والمتوسط - استراتيجيات، وطرق تطوير، والتدابير المقترحة على أساس خمس سنوات - مؤشرات تنفيذ الخطة - الميزانية - طرق الرقابة. المادة 22.- يمكن منح جميع أو جزء من المهام غير السيادية الموكلة إلى الهيئة
المسؤولة عن إدارة حديقة، بما في ذلك التطوير لأغراض سياحية أو علمية، من قبل الهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية إلى شخص معنوي من القطاع الخاص، بعد دراسة ملف تقني وفي إطار اتفاقية منح. لا يمكن أن تمنح اتفاقية المنح حق الحصرية. العنوان الثالث: الإطار المؤسسي المادة 32.- من أجل تطبيق هذا القانون، يتم إنشاء إطار مؤسسي يتضمن بشكل خاص: - مجلس أعلى
للحدائق الوطنية - وكالة وطنية للحدائق الوطنية - لجنة علمية للحدائق الوطنية. الفصل الأول: من مجلس أعلى للحدائق الوطنية المادة 42.- يساعد المجلس الأعلى للحدائق الوطنية رئيس الجمهورية والحكومة في تحديد وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالحدائق الوطنية. المادة 52.- يتكون المجلس الأعلى للحدائق الوطنية من الأعضاء التاليين: - رئيس الوزراء أو ممثله -
الوزير المكلف بالاقتصاد الغابي، والمياه، والصيد، والحدائق الوطنية أو ممثله - الوزير المكلف بالبيئة وحماية الطبيعة أو ممثله - الوزير المكلف بتخطيط الأراضي والمجتمعات المحلية أو ممثله - الوزير المكلف بالتخطيط أو ممثله - الوزير المكلف بالبحث العلمي أو ممثله - الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية أو ممثله - الوزير المكلف بالداخلية أو ممثله - الوزير
المكلف بالدفاع الوطني أو ممثله - الوزير المكلف بالمناجم والطاقة والنفط أو ممثله - المسؤول عن الهيئة المسؤولة عن إدارة السياحة أو ممثله - نائب - سيناتور. المادة 62.- يتم تحديد اختصاصات وتنظيم وعمل المجلس الأعلى للحدائق الوطنية عن طريق اللوائح. الفصل الثاني: من الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية المادة 72.- الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية هي مؤسسة
عامة ذات طابع علمي وبيئي، مختصرة   ، المشار إليها فيما بعد بالوكالة. تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي. مقرها في ليبرفيل. المادة 82.- الوكالة تحت إشراف الوزير المكلف بالحدائق الوطنية وتحت الإشراف المالي للوزراء المكلفين بالمالية والتخطيط. المادة 92.- الوكالة هي الجهة المسؤولة عن إدارة الملك العام للدولة الذي يشكل الحدائق
الوطنية. لديها ممتلكات خاصة بها. المادة 03.- الوكالة هي الهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية. وبصفتها هذه، فهي مسؤولة بشكل خاص عن: - تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية والعمليات البيئية وكذلك تعزيز التراث الطبيعي والثقافي للحدائق الوطنية، مع مراعاة توازن واستقرار النظم البيئية - وضع الوسائل والإجراءات لحماية المواطن
الطبيعية والحياة البرية، وخاصة الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض، في الموقع وخارجه - الموافقة على خطة إدارة كل حديقة وطنية وتقديم الدعم الفني لتنفيذها - إبرام اتفاقيات منح من خلال المناقصات بعد استشارة الهيئة المسؤولة عن إدارة الحديقة المعنية واستشارة المجتمعات المحلية - إعداد أي وثيقة استراتيجية تتعلق بإدارة الحدائق والحفاظ على التنوع
البيولوجي - تنسيق أنشطة المؤسسات العلمية والتقنية وجمعيات حماية الطبيعة التي ترتبط برامجها بالحدائق الوطنية - تعزيز وتنظيم أنشطة السياحة البيئية في الحدائق الوطنية - التخطيط وضمان التدريب المستمر للموظفين المكلفين بإدارة الحدائق الوطنية ومواردها الطبيعية - مركزية ومعالجة ونشر المعلومات المتعلقة بالحدائق الوطنية من أجل متابعة وطنية لمؤشرات
الحفاظ على الحدائق - تسهيل المبادرات المحلية لصالح الحفاظ على التنوع البيولوجي - تعزيز المعلومات العامة، والتعليم، والتواصل حول الحدائق الوطنية - تعزيز أي شكل من أشكال الإدارة التشاركية للحدائق الوطنية والحفاظ على الموارد الطبيعية - البحث وتأمين تمويل الحدائق الوطنية - ضمان إدارة التراث العقاري وكذلك ممارسة الشرطة الإدارية والشرطة القضائية في
جميع الحدائق الوطنية. المادة 13.- تتكون الوكالة من: - لجنة الإدارة، هيئة اتخاذ القرار - الأمانة التنفيذية، هيئة الإدارة

- الوكالة المحاسبية. المادة 23.- يرأس لجنة الإدارة موظف رفيع المستوى يتم تعيينه بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. المادة 33.- يتم تعيين الأمين التنفيذي بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالحدائق
الوطنية. يتم اختيار المرشحين المعينين من قبل لجنة الإدارة بعد دعوة عامة لتقديم الطلبات. المادة 43.- الأمين التنفيذي هو المنسق الرئيسي للوكالة. المادة 53.- يتم تعيين المحاسب بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالمالية. المادة 63.- يتكون موظفو الوكالة من: - موظفين في إجازة أو موضوعة تحت
تصرفهم - وكلاء تعاقديين من
القطاع الخاص. المادة 73.- يتم تحديد تنظيم وعمل الوكالة بموجب نظامها الأساسي المعتمد بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. الفصل الثالث: من اللجنة العلمية للحدائق الوطنية المادة 83.- يتم إنشاء مجلس علمي، يسمى اللجنة العلمية للحدائق الوطنية. المادة 93.- تتكون اللجنة العلمية من شخصيات من جميع الجنسيات من مجالات: العلمية والبحث، يتم اختيارها بناءً على
كفاءتها وخبرتها، وكذلك تكاملها، في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي والحدائق الوطنية. يتم تعيين أعضاء اللجنة العلمية من قبل لجنة الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بناءً على اقتراح الأمين التنفيذي وبعد التشاور مع الهيئات المخولة. بمجرد تعيينهم، يعمل أعضاء اللجنة العلمية بصفتهم هذه، بشكل مستقل في أداء مهامهم. المادة 04.- يتطلب رأي اللجنة
العلمية في أي مسألة تتعلق بالحفاظ على الحدائق الوطنية والحفاظ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك: - أي نشاط، مشروع أو برنامج له تأثير على التنوع البيولوجي أو الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للحدائق الوطنية - أي مشروع نص قد يؤثر على الحفاظ على الطبيعة ومواردها وكذلك على التنوع والتوازن البيولوجي في الحدائق الوطنية - أي مشروع قانون لتصنيف أو
إلغاء تصنيف حديقة وطنية. علاوة على ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة التقارير السنوية حول حالة الحفاظ على الحدائق الوطنية وتقديم أي توصيات مفيدة. المادة 14.- يتم تسجيل أعمال اللجنة في تقرير يُرسل إلى الوكالة. بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بمسائل محددة، تقوم اللجنة بإعداد تقرير سنوي ترسله إلى المجلس الأعلى للحدائق الوطنية قبل النشر. المادة 24.- تحدد اللجنة
العلمية طرق عملها الداخلي. العنوان الرابع: من الحارس واللجنة الاستشارية للإدارة المحلية المادة 34.- يتم وضع كل حديقة وطنية تحت سلطة حارس. يضمن الحارس الإدارة الإدارية، والتقنية والمالية للحديقة وكذلك المهام الشرطية. المادة 44.- الحارس هو المدير المفوض للائتمانات الخاصة بالحديقة. المادة 54.- في كل حديقة وطنية، يتم تشكيل لجنة استشارية للإدارة
المحلية، يتم تحديد تكوينها ومهامها بموجب اللوائح. المادة 64.- يتم تحديد الأحكام، بخلاف تلك المنصوص عليها في هذا القانون، المتعلقة باختصاصات الحارس وعمل الحدائق ولجان الإدارة الاستشارية المحلية، بموجب
أكتوبر 7002 - العدد 01 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون 5 الوكالة وتتمثل بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.
العنوان الخامس: الموارد والتمويل الفصل الأول: الموارد المادة 74.- تتكون موارد الوكالة من: - الموارد الذاتية أو إيرادات الأنشطة التي تُنفذ داخل المتنزهات - عائدات خدماتها - المنح والمساعدات المالية من الدولة - التحويلات التي تتم بموجب عقود
الأمانة - عائدات الضرائب أو الرسوم الإلزامية المخصصة لها - عائدات الغرامات والمصادرات التي تحددها الدولة وتوزع وفقًا لمفتاح يحدد بموجب اللوائح - المنح والهبات والإرث من جميع الأنواع. المادة 84.- تتكون نفقات الوكالة من: نفقات التشغيل، بما في ذلك: - التعويضات والمكافآت للموظفين - الأجور المدفوعة للمجتمعات الريفية مقابل الخدمات - الأجر المحتمل
للعقود التشغيلية، وخدمات الإدارة وعقود إدارة الأراضي - النفقات التشغيلية الأخرى. النفقات المتعلقة بأعمال التطوير والاستثمار. المادة 94.- يتم تحديد النظام المالي للوكالة وفقًا للقواعد والمبادئ التي تحكم المحاسبة العامة.
الفصل الثاني: التمويل المادة 05.- يمكن لأي شخص اعتباري من القطاع العام أو الخاص، الوطني أو الأجنبي، يساهم في تمويل المتنزهات
الوطنية أن يبرم عقود أمانة. يمكن أن تنص هذه العقود على أن الأموال المعنية ستُسند إلى مدير أصول مقيم في مكان مالي يتمتع بنظام قانوني ومالي مناسب. تشكل شروط وأحكام استثمار وإدارة هذه الأموال اتفاقًا بين الوكالة والأشخاص الاعتباريين المعنيين. يجب أن يُعرض هذا الاتفاق على وزير المالية للموافقة عليه. المادة 15.- يُعفى أي تمويل، عام أو

خاص، مخصص لدعم
أنشطة الحفاظ على التنوع البيولوجي من أي ضريبة أو رسم. ينطبق هذا الإعفاء على الإيرادات الناتجة عن عقود الأمانة المذكورة في المادة 94 أعلاه. المادة 25.- تُخصص الإيرادات الناتجة عن استغلال المتنزهات، بما في ذلك تلك الناتجة عن عقود الامتياز، لميزانيات المتنزهات الوطنية وفقًا لطرق توزيع تحددها الوكالة. العنوان السادس: الأحكام الزجرية
الفصل الأول: من
إثبات المخالفات المادة 35.- في إطار مهمتهم لإدارة المتنزهات الوطنية، يُعهد إلى الحارس والموظفين المخولين مهام الشرطة القضائية. وبهذا الصدد، ودون الإخلال بصلاحيات ضباط الشرطة القضائية، يُسمح للحارس والموظفين المشار إليهم في الفقرة أعلاه بالبحث عن المخالفات وإثباتها وفقًا للتشريعات المتعلقة بالمتنزهات. المادة 45.- قبل دخولهم في مهامهم كضباط شرطة
قضائية، يقسم الحارس والموظفون المخولون اليمين أمام السلطة القضائية المختصة، وفقًا للأشكال والشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 55.- بموجب أحكام المواد 25 و35 من هذا القانون، يُلزم الحارس والموظفون المخولون بحمل الأسلحة، وارتداء الزي الرسمي والشارات المميزة التي تحدد خصائصها بموجب اللوائح. المادة 65.- تُثبت المخالفات بموجب محضر رسمي يُعد، تحت
طائلة البطلان، وفقًا للطرق المحددة بموجب النصوص السارية. الفصل الثاني: العقوبات المادة 75.- تُصادر أي سلاح أو جهاز أو مادة أخرى تم إدخالها بشكل غير قانوني أو استخدمت في ارتكاب مخالفة في متنزه وطني وتُودع لدى السلطة القضائية المختصة مع محضر إثبات المخالفة. سيتم إما تدميرها أو بيعها في مزاد، وفقًا للأحكام المنصوص عليها في النصوص السارية. المادة 85.-
تُدمر الحيوانات المصادرة، بعد الفحص الصحي في مختبر معتمد، أو تُودع في مؤسسات عامة ذات طابع اجتماعي بحضور ضابط شرطة محلي. المادة 95: يُعاقب بغرامة تتراوح بين 000,02 إلى 000,52 فرنك إفريقي، مرتكبو المخالفات التالية: - الدخول غير المصرح به بدون سلاح إلى متنزه وطني - الحركة والتوقف خارج المسارات المحددة - تسيب الحيوانات الأليفة في المتنزهات الوطنية.
في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة. المادة 06.- يُعاقب بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 000,52 إلى 000,000,1 فرنك إفريقي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو المخالفات التالية: - الدخول غير المصرح به مع سلاح إلى متنزه وطني - جمع أو استخراج النباتات بشكل غير مصرح به - حصاد النباتات أو الفواكه أو المنتجات النباتية بشكل غير
مصرح به - انتهاك اللوائح المتعلقة بالزيارات والحركة في المتنزهات. في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة.

وبغرامة تتراوح بين 000,001 إلى 000,000,01 فرنك إفريقي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو المخالفات التالية: - الصيد أو الصيد غير المصرح به - تسميم المسطحات المائية - إنشاء قرى أو مخيمات أو طرق خاصة - عرقلة عمدية لأداء واجبات موظفي الوكالة.
في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة. المادة 26.- يُعاقب بالسجن من شهرين إلى عامين وبغرامة تتراوح بين 000,000,1 إلى 000,000,52 فرنك إفريقي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو المخالفات التالية: - أي بناء غير مصرح به - أي أعمال حفر أو استكشاف أو حفر أو تسوية غير مصرح بها - الزراعة. تُضاعف العقوبة في حالة الهروب أو التكرار إذا كانت الأضرار
التي لحقت بالبيئة الطبيعية لا يمكن عكسها. المادة 36.- يُعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى عامين وبغرامة تتراوح بين 000,000,2 إلى 000,000,05 فرنك إفريقي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو أعمال الصيد باستخدام الطائرات: المركبات الأرضية أو القوارب المزودة بمحركات. في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة. المادة 46.- يُعاقب بالسجن من عام إلى عشرة أعوام
وبغرامة تتراوح بين 000,000,02 إلى 000,000,001 فرنك إفريقي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو استغلال الأخشاب والنجارة داخل متنزه وطني. تُضاعف العقوبة في حالة التكرار أو الهروب إذا كان الفعل عمديًا. المادة 56.- يُعاقب بالسجن من شهرين إلى عامين وبغرامة تتراوح بين 000,005 إلى 000,000,001 فرنك إفريقي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو تصريف أو
تدفق أو إلقاء مواد من أي نوع قد تؤثر على سلامة متنزه وطني أو على أنشطة استغلاله السياحي. تُضاعف العقوبة في

حالة الهروب أو التكرار إذا كانت المواد سامة. المادة 66.- تُعاقب بغرامة تتراوح بين 000,001 إلى 000,005 فرنك إفريقي وبالسجن من خمسة وأربعين يومًا إلى ثلاثة أشهر، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، أي شخص يقوم، دون استشارة مسبقة مع حارس متنزه وطني،
بأعمال تتطلب دراسة تأثير بيئي في المنطقة المحيطة. المادة 76.- دون الإخلال بأحكام المواد 65 و85 و95 و26 و36 من هذا القانون، يمكن أن تؤدي أي مخالفة تتعلق بالصيد أو استغلال الغابات في متنزه وطني، حسب الحالة وفي الشروط المحددة بموجب اللوائح، إلى: - مصادرة المنتجات الحيوانية أو الغابية أو دفع غرامة تعادل قيمتها إذا لم يكن بالإمكان مصادرتها - تعليق أو
سحب الترخيص أو الرخصة التي قد يمتلكها مرتكب المخالفة. المادة 86.- في معنى هذا القانون، فإن فترة التكرار هي ستة أشهر اعتبارًا من تاريخ إعداد محضر إثبات المخالفة السابقة. العنوان السابع: الأحكام الانتقالية المادة 96.- تشكل حدود متنزه وطني، كما تم تحديدها في تاريخ إصدار هذا القانون، الحدود القانونية له. خلال فترة خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ الإصدار،
يمكن تعديل هذه الحدود بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، دون أن يؤدي ذلك إلى تقليص يتجاوز اثنين في المئة 2   من مساحة المتنزه المعني. خلال فترة خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ الإصدار، يمكن تعديل هذه الحدود بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. المادة 07.- يجب على الحراس الحاليين أن يقسموا اليمين أمام السلطة القضائية المختصة قبل دخولهم في مهامهم كضباط
شرطة قضائية في غضون ستة أشهر من تاريخ إصدار هذا القانون. العنوان الثامن: أحكام متنوعة المادة 17.- يتلقى الأشخاص المكلفون بالمراقبة في الوكالة، من عائدات الغرامات والمصادرات والعقوبات المالية، حوافز تحدد نسبتها وطرق تحصيلها وتوزيعها بموجب اللوائح. المادة 27.- يمكن للدولة، الوكالة، الجماعات المحلية، الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية التي تهدف بشكل
خاص إلى الدفاع عن البيئة وحماية الطبيعة، أن تصبح طرفًا مدنيًا في أي دعوى تتعلق بانتهاك التشريعات المتعلقة بالمتنزهات الوطنية. العنوان التاسع: الأحكام النهائية المادة 37.- تحدد النصوص التنظيمية، حسب الحاجة، الأحكام من جميع الأنواع اللازمة لتطبيق هذا القانون. المادة 47.- يلغي هذا القانون جميع الأحكام السابقة المتعارضة، بما في ذلك تلك المتعلقة
بالقانون رقم 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بقانون الغابات في جمهورية الغابون، رقم 61 39 بتاريخ 62 أغسطس 3991 المتعلقة بحماية وتحسين البيئة، القانون رقم 5 0002 المتعلق بقانون التعدين في جمهورية الغابون لمرسوم رقم 706   بتاريخ 03 أغسطس 2002 المتعلق بإعادة تصنيف المتنزهات الوطنية. المادة 57.- سيتم تسجيل هذا القانون، ونشره وفقًا
لإجراءات الطوارئ وتنفيذه كقانون للدولة.

أكتوبر 7002 - العدد 01 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون 7 تم في ليبرفيل، في 72 أغسطس 7002 من قبل رئيس الجمهورية، رئيس الدولة؛ إل حاج عمر بونغو أونديمبا رئيس الوزراء، رئيس الحكومة جان إييغيه ندوغ وزير الاقتصاد الغابي، المياه، الصيد والحدائق الوطنية إميل دومبا وزير الاقتصاد الاجتماعي والحرف ماري ميسولوكاغني وزير الدولة، وزير الداخلية، الأمن العام
والهجرة أندريه إمبا أوبام وزير التعليم العالي والبحث الأستاذ ألبرت أوندوا أوسا نائب رئيس الوزراء، وزير البيئة، حماية الطبيعة والمدينة جورجيت كوكو.   القانون رقم 500 7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز التصديق على الاتفاقية التي تنظم البرلمان المجتمعي اجتمعت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ و أقرت، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي
يتضمن ما يلي: المادة 1.- هذا القانون، الذي تم اتخاذه تطبيقًا لأحكام المادة 411 من الدستور، يجيز التصديق على الاتفاقية التي تنظم البرلمان المجتمعي. المادة 2: يجوز التصديق على الاتفاقية التي تنظم البرلمان المجتمعي الموقعة في 82 يناير 4002 في برازافيل بجمهورية الكونغو. المادة 3: هذا القانون، الذي يلغي جميع الأحكام السابقة المتعارضة، سيتم تسجيله،
ونشره في الجريدة الرسمية وتنفيذه كقانون للدولة. تم في ليبرفيل، في 72 أغسطس 7002 من قبل رئيس الجمهورية، رئيس الدولة؛ إل حاج عمر بونغو أونديمبا رئيس الوزراء، رئيس الحكومة جان إييغيه ندوغ نائب رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية، التعاون، الفرانكفونية والاندماج الإقليمي جان بينغ وزير الدولة، وزير الاقتصاد، المالية، الميزانية

والخصخصة بول تونغوي.
□ □ □ □ □ □ □ □ القانون رقم 800 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز الدولة الغابونية أن تأخذ قرضًا بمبلغ يعادل خمسة عشر مليون □000.000.51 □ يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية اجتمعت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وأقرت، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي يتضمن ما يلي: المادة 1: هذا القانون، الذي تم اتخاذه تطبيقًا لأحكام المواد 74 و 411 من
الدستور، يجوز للدولة الغابونية أن تأخذ قرضًا. المادة 2 : يجوز للدولة الغابونية أن تأخذ قرضًا بمبلغ يعادل خمسة عشر مليون □000.000.51 □ يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية، اختصارًا، □ □ □. المادة 3 : المنتج من القرض المسموح به في المادة 2 أعلاه مخصص لتمويل أعمال تطوير المسار المائي جسر □ □ □ □ □- □ □ □ □ أويندو. المادة 4: يُفوض وزير الاقتصاد و المالية بالتوقيع
على الاتفاقية الخاصة بالقرض وكذلك الوثائق الأخرى ذات الصلة. المادة 5: سيتم تسجيل هذا القانون، ونشره وفقًا لإجراءات الطوارئ وتنفيذه كقانون للدولة. تم في ليبرفيل، في 72 أغسطس 7002 من قبل رئيس الجمهورية، رئيس الدولة؛ إل حاج عمر بونغو أونديمبا رئيس الوزراء، رئيس الحكومة جان إييغيه ندوغ وزير الدولة، وزير الأشغال العامة، التجهيز والبناء الجنرال إدريس
نجاري وزير الدولة، وزير الاقتصاد، المالية، الميزانية والخصخصة بول تونغوي. □ □ □ □ □ □ □ □ القانون رقم 900 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002، الذي يجيز الدولة الغابونية أن تأخذ قرضًا بمبلغ يعادل خمسة عشر مليون □000.000.53 □ يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية اجتمعت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وأقرت، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي يتضمن ما يلي:
المادة 1: هذا القانون، الذي تم اتخاذه تطبيقًا لأحكام المواد 74 و 411 من الدستور، يجوز للدولة الغابونية أن تأخذ قرضًا.